# التكامل بين العقيـدة والفقه الإسلامـــي في بناء شخصية المسلم: دراسة تأصيلية

أ.مكـــي مختار مُحمّد كندي*
كليّة الدّعـــوة وأصـــول الدّين قســـم العقيدة والفكر الإســـلامي
الجامعة الأســـمرية الإسلاميّـــة ، ليبيا .

**الايميل الأكاديمي / mk.kundi@asmarya.edu.ly**
**تاريخ الارسال 2025/9/30م تاريخ لقبول 2026/1/4م**

# The integration of Islamic doctrine and jurisprudence in shaping the Muslim personality: A fundamental study

A. Makki Mukhtar Muhammad Kandi*
Faculty of Da'wah and Islamic Theology, Department of Islamic Doctrine and Thought
Al-Asmariya Islamic University, Libya.
Academic email: mk.kundi@asmarya.edu.ly

Abstract
This research examines the integration between Islamic creed (ʿAqīdah) and Islamic jurisprudence (Fiqh) in shaping the Muslim personality, based on the comprehensive nature of Islam, which combines belief and practice without separation. Creed represents the spiritual and intellectual foundation that guides behavior, while jurisprudence serves as the practical framework that translates belief into disciplined daily conduct

The study aims to clarify the relationship between creed and jurisprudence and to highlight the role of this integration in achieving intellectual, moral, and behavioral balance in the Muslim individual. It also seeks to identify the negative consequences resulting from separating belief from practice in contemporary contexts. The research adopts an inductive and analytical approach through the study of Islamic legal texts and classical scholarly works in order to establish the foundational principles of this integration

The study concludes that integrating creed and jurisprudence is essential for building a balanced Muslim personality capable of addressing modern intellectual and behavioral challenges and for realizing the objectives of Islamic law at both individual and societal levels.

Keywords: Integration, Creed, Islamic Jurisprudence, Muslim Personality


حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

## الملخّـــــص:

يتناول هذا البحث موضوع التكامل بين العقيدة والفقه الإسلامي في بناء شخصية المسلم، انطلاقًا من كون الإسلام دينًا متكاملًا يجمع بين الإيمان والعمل، ولا يفصل بين الجانب العقدي والجانب العملي. فالعقيدة تمثل الأساس الإيماني والفكري الذي يوجّه السلوك، بينما يُعدّ الفقه الإطار التطبيقي الذي يترجم هذا الإيمان إلى واقع عملي منضبط.

ويهدف البحث إلـــى بيان طبيعة العلاقة بين العقيدة والفقه، وإبراز أثر هذا التكامل في تحقيق التوازن النفسي والسلوكي والفكري لدى المسلم، كما يسعى إلى الكشف عن مظاهر الخلل الناتجة عن الفصل بينهما في الواقع المعاصر. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال دراسة النصوص الشرعية وأقوال العلماء، وتحليلها لاستخلاص الأسس التأصيلية لهذا التكامل.

وتوصّـل البحث إلى أن التكامل بين العقيدة والفقه يُعدّ ضرورة لبناء شخصية مسلمة متوازنة، قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والسلوكية المعاصرة، وتحقيق مقاصد الشريعة في حياة الفرد والمجتمع.


الكلمات المفتاحية :

## المقدمـــة:

تُعتـبر الشريعة الإسلامية منظومة متكاملة لا تقتصر على الجانب الروحي فحسب، بل تشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية من عبادات ومعاملات، تهدف إلى تحقيق العدالة، وترسيخ القيم الأخلاقية، وتوفير مصلحة الفرد والمجتمع في الدنيا والآخـــرة.

ومن أهم الركائز التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية هي العقيدة والفقه، حيث يشكلان أساسًا لبناء حياة المسلم التي تسير وفقًا لأوامر الله ورسوله. العقيدة الإسلامية تعد منبعًا لفهم صحيح للأديان والعبادات، بينما يأتي الفقه الإسلامي ليجيب عن كيفية تطبيق هذه العقيدة في واقع الحياة من خلال تيسير أحكام الشريعة في مختلف نواحي الحياة اليومية. وعلى مر العصور، كان الفقهاء يلتزمون بالتفسير والاجتهاد وفقًا لما يقتضيه كل عصر، مراعين في ذلك الظروف المتغيرة واحتياجات المجتمع. وفي العصر الحديث، ومع التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة الإسلامية، من تطور تكنولوجي وتغيرات اجتماعية واقتصادية، يصبح من الضروري تكامل العقيدة مع

الفقه لاستنباط حلول شرعية ملائمة ومناسبة لهذه التغيرات، لضمان أن تظل الشريعة مصدرًا للحكمة والعدالة في جميع مجالات الحياة.

ومن هذا المنطلق، يأتي البحث في " التكامل بين العقيدة والفقه الإسلامي" ليعرض كيف يُمكن للعقيدة السليمة والفقه الإسلامي المتطور أن يساهما في بناء مجتمع مسلم عادل، قادر على مواجهة تحديات العصر، ويعزز من تطبيق القيم الإسلامية في الحياة اليومية.

**الكلمات المفتاحية** : التكامل ، العقيـدة ، الفقه الإسلامـــي ، شخصية المسلم:

## إشكالية البحث:

يُلاحـــظ في واقع المسلمين اليوم وجود فجوة بين الجانب العقدي الذي يُفترض أن يوجه فكر المسلم ونيّته، وبين الجانب الفقهي الذي ينظّم أفعاله وسلوكه في الحياة. هذه الفجوة أدّت في كثير من الأحيان إلى ضعف التوازن في شخصية المسلم، فصار بعض الناس يكتفي بالجانب الإيماني دون تطبيق عملي منضبط، بينما يهتم آخرون بالمظاهر الفقهية دون عمق إيماني أو وعي عقدي راسخ.

ومن هنا تبرز إشكالية هذا البحث في بيان الأسس التي يقوم عليها التكامل بين العقيدة والفقه، وكيف يسهم هذا التكامل في بناء شخصية المسلم بناءً شاملاً يجمع بين الإيمان والعمل، مع محاولة الكشف عن الأسباب التي أدّت إلى ضعف هذا الترابط في الفكر والممارسة، واقتراح رؤية تأصيلية تعيد هذا التوازن إلى موضعه الصحيح في حياة المسلم.

## أهداف البحث.

1. توضيح المفاهيم الأساسية للعقيدة والفقه.
2. بيان أثر هذا التكامل على الفرد والمجتمع.
3. إبراز النماذج العملية لهذا التكامل عبر التاريخ.
4. تحليل أثر غياب التكامل في الواقع المعاصر

## أهمية الموضـــوع:

العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي تُبنى عليه شخصية المسلم، فهي التي تُحدّد نظرته للوجود، وتُفسر له الغاية من الخلق، وتُوجه سلوكه في الحياة. إنها ليست مجرد مفاهيم ذهنية أو أفكار فلسفية، بل هي إيمان قلبي راسخ ينعكس أثره في كل جزئية من جزئيات حياة المسلم. ومن ثم، فإن العقيدة تُعد المصدر الأول لبناء الذات لمسلمة، وتشكيل وجدانها وأخلاقها وتوجهاتها. فالمسلم حين يؤمن بالله وحده لا شريك

له، ويوقن برؤيته ومراقبته، وبلقائه يوم الحساب، فإن هذا الإيمان يُولّد في نفسه رقابة داخلية تدفعه إلى الالتزام والاستقامة، حتى في خلواته حيث لا يراه أحد. كما أن العقيدة تُوجّه نيّاته، وتضبط دوافعه، فتكون أفعاله وسلوكياته نابعة من وازع ديني وإيماني لا من مجرد ضغط اجتماعي أو التزام قانوني. (1) كما تُعد العقيدة مصدرًا للثبات النفسي، والطمأنينة الداخلية، إذ تُرسّخ في النفس معاني التوكل على الله، والصبر عند البلاء، والرضا بالقضاء، والاعتقاد بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه. وهذا ما يجعل المؤمن ثابتًا في وجه الأزمات، لا يتزعزع أمام الشدائد، ولا يتكبر عند النعم، (2) كما قال الله – تعالى - : ﴿ **لِكَيْـلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ**﴾ [الحديد: 23]. كذلك، فإن القيم الكبرى التي تدعو إليها الشريعة من صدق، وأمانة، وعدل، وإحسان، لا يمكن ترسيخها في الإنسان بشكل دائم إلا إذا تأسست على عقيدة صحيحة؛ لأن الأخلاق التي لا ترتكز على وازع ديني تكون غالبًا خاضعة للتغير والانهيار أمام الشهوات والمصالح.

ولذا، فإن بناء شخصية المسلم يبدأ من ترسيخ العقيدة الصحيحة في قلبه، ثم تنعكس هذه العقيدة على ظاهره، سلوكًا واستقامة. وقد بيّن الإمام الغزالي هذا المعنى في قوله: "اعلم أن أول ما يجب على الإنسان معرفة الله - تعالى - ، فإنها الأصل والأساس، وسائر فروع الدين مَبنية عليها. (3)

ومن هنا يتضح أن ضعف العقيدة أو اضطرابها يؤدي إلى خلل في السلوك وفقدان التوازن النفسي، وهو ما نراه اليوم في صور الانحرافات الفكرية والسلوكية التي تعاني منها بعض المجتمعات الإسلامية. فلا علاج لذلك إلا بالرجوع إلى العقيدة السليمة التي تبني الإنسان من الداخل قبل أن تُهذّبه من الخارج.

**اسباب الاختيار:**

1- لأن العلاقة بين العقيدة والفقه أساس في تكوين المسلم:
2- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع من زاوية التكامل:
3- الحاجة المعاصرة لإبراز المنهج الإسلامي المتكامل:
4- الدافع الشخصي والعلمي للباحث:

**صعوبات البحث:**

واجه الباحث أثناء إعداد هذا البحث عدداً من الصعوبات التي أثّرت على مسار العمل العلمي، من أبرزها:

1- قلة الدراسات المباشرة حول التكامل بين العقيدة والفقه:

2- تشعّب الموضوع واتساع مجاله العلمي:
3- تنوّع المصطلحات واختلاف مناهج العلماء:
4- الحاجة إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي:
5- كثرة المراجع وصعوبة المفاضلة بينها:

## منهجية البحث:

منهجية البحث تعتمد على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال جمع النصوص الشرعية وأقوال العلماء وتحليلها لاستخلاص العلاقة التكاملية بين العقيدة والفقه في بناء شخصية المسلم.

## تقسيم البحث:

يتكون هذا البحث من مبحثين أساسيين، مقسّمين إلى عدة مطالب، وذلك كما يلي:
المبحث الأول: التكامل بين العقيدة والفقه في بناء شخصية المسلم، المطلب الأول: تأصيل العلاقة بين العقيدة والفقه في الفكر الإسلامي ، والمطلب الثاني: الفقه الإسلامي وعلاقته بالعقيدة في بناء المجتمع المسلم ، والمطلب الثالث: التأصيل الشرعي للعقيدة والفقه في بناء الأمة الإسلامية ، وفي المبحث الثاني: التكامل بين العقيدة والفقه في التعليم الإسلامي ، المطلب الأول: العلاقة بين العقيدة والفقه في العصر الحديث ، والمطلب الثاني: دور الفقه الإسلامي في تعزيز الهوية الإسلامية المطلب الثالث: التحديات في تطبيق الفقه الإسلامي ومواجهة القضايا المعاصرة ، ويهدف هذا التقسيم إلى توضيح العلاقة المتكاملة بين العقيدة والفقه، بدءًا من الأساس العقدي وصولًا إلى التطبيق العملي في حياة الفرد والمجتمع، مع تسليط الضوء على التحديات المعاصرة في التعليم والممارسة.

## المبحث الأول ـ التكامل بين العقيدة والفقه في بناء شخصية المسلم :

إن التكامل بين العقيدة والفقه هو الذي يخلق توازنًا في حياة المسلم. فالعقيدة بدون الفقه قد تؤدي إلى الفوضى الفكرية أو عدم الفهم الصحيح لما يجب عمله في الحياة اليومية. بينما الفقه بدون عقيدة قد يصبح عبادة شكلية فارغة من المعنى الروحي.

على سبيل المثال، إذا كان المسلم يؤمن بالله ويعترف بوحدانيته، ولكن لا يعرف كيف يُؤدّي الصلاة بالطريقة الصحيحة أو كيفية أداء الزكاة، فإن إيمانه سيظل ناقصًا، ولن يتحقق له الراحة النفسية ولا الهدوء الداخلي. أما إذا كان مسلمٌ يتبع فقهًا صحيحًا في أداء العبادات ولكنه يفتقر إلى فهم العقيدة السليمة، فقد يجد نفسه يلتزم بالطقوس فقط، دون أن يكون لها تأثير عميق في قلبه وسلوكه.

التكامل بين العقيدة والفقه يؤثر بشكل مباشر على شخصية المسلم، ويجعله أكثر تفاعلًا مع مجتمعه ومحيطه بشكل إيجابي. كما يساعد هذا التكامل على إضفاء طابع أصيل في حياة الفرد، ويحقق له النجاح في الدنيا والآخرة. وقد جسّد النبي ﷺ هذا التكامل في تعليمه لأصحابه، فكان يربيهم على العقيدة الصحيحة، ويُعلّمهم أحكام الشريعة في الوقت نفسه. (4) ، وكان الصحابة رضي الله عنهم يربطون دائمًا بين ما يعتقدونه في قلوبهم، وما يُطبّقونه بأفعالهم، وهو ما أسهم في بناء جيل ربّاني يحمل الإيمان في قلبه، ويُطبّقه في سلوكه. كما أن غياب هذا التكامل في بعض صور التدين المعاصر، إما بانفصال العقيدة عن السلوك، أو بانفصال الفقه عن الروح، أدى إلى نماذج مشوّهة من الالتزام الديني، إما نحو الغلو والتشدد، أو نحو التفريط والسطحية.

لذا فإن الرجوع إلى هذا التوازن هو الطريق لبناء شخصية مسلمة متكاملة. وقد أكّد علماء الإسلام على ضرورة الجمع بين العلمين، العقيدة والفقه، في إشارة إلى خطورة انفصال أحد الجانبين عن الآخر. فإنما صلاح الفرد والمجتمع قائم على هذا التكامل الذي يُصلح القلب ويُهذّب السلوك ، وفي ضوء التحديات المعاصرة، فإن حاجة المسلم اليوم إلى هذا التوازن أصبحت أكثر إلحاحًا، حتى يستطيع أن يعيش بإيمان راسخ، وسلوك مستقيم، في ظل الانفتاح الثقافي والتطورات المتسارعة. (5)، فلا يكفي أن يعرف لمسلم ما يجب عليه، بل لا بد أن يعرف لماذا يفعله، وأن يكون ذلك نابعًا من قلبه وعقيدته.

**المطلب الأول ـ تأصيل العلاقة بين العقيدة والفقه في الفكر الإسلامي:**

إن العلاقة بين العقيدة والفقه في الفكر الإسلامي هي علاقة تكامل وتفاعل مستمر، لا انفصال أو تضاد. فالعقيدة تمثل الإطار النظري الذي يوجه تصورات المسلم عن الكون والحياة والغاية من الوجود، بينما الفقه هو الأداة التي تُنزل هذه التصورات على أرض الواقع من خلال السلوك والعمل والعبادات والمعاملات.

لقد فهم علماء الإسلام الأوائل هذه العلاقة العميقة بين الجانبين، فكانوا يحرصون على الجمع بين العلمين في التعليم والتأليف، لأن الفصل بينهما يُحدث خللاً في فهم الدين وممارسته. فالعقيدة تُغذي القلب وتبعث النية

الصادقة، والفقه يُضبط العمل ويوجهه نحو القبول عند الله، ومن أوائل من أشار إلى هذا الترابط الإمام أبو حنيفة في كتابه الفقه الأكبر، (6) الذي قدّم فيه تصورات عقدية بطريقة تُظهر أن العقيدة لا تنفك عن الفقه، ولا الفقه يستغني عن العقيدة. وقد سار على

نهجه كبار الأئمة كالإمام الشافعي في كتاب الرسالة، حيث ربط بين الإيمان والتكاليف الشرعية.، ولذلك قال النبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات" (7)

إن النظر إلى العقيدة دون اعتبار الفقه قد يُنتج تديُّنًا نظريًا جامدًا لا أثر له في الواقع، بينما ممارسة الفقه دون أساس عقدي سليم يُنتج تصرفات شكلية خالية من روح الإيمان. وهذا ما جعل السلف الصالح يرون أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، أي أنه يتكوّن من تصديق بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح. وإذا نظرنا في كتب السلف، ككتب ابن تيمية وابن القيم والغزالي، نجد تأكيدًا مستمرًا على أن العمل لا يُقبل إلا إذا صحّ الاعتقاد، وأن فساد العقيدة يؤدي إلى فساد العمل مهما بدا سليمًا في ظاهره. وهذا يظهر جليًا في الفرق بين النفاق والصدق في الإيمان، حيث قد يعمل المنافق أعمالًا صالحة في الظاهر لكنها لا تُقبل عند الله لخلل في العقيدة.

من هنا، فإن تأصيل العلاقة بين العقيدة والفقه هو مسألة مركزية في فهم الإسلام فكرًا وممارسة. والمسلم لا يكتمل إيمانه إلا إذا جمع بين صحة الاعتقاد وسلامة العمل. وفي الواقع المعاصر، تبرز الحاجة الملحّة إلى هذا التوازن، خاصة في ظل موجات التدين المغلوط، سواء على صورة تشدد فقهي بلا روح، أو تصوف عقائدي بلا التزام. لذا فإن تأصيل العلاقة بين العقيدة والفقه يُعدّ خطوة ضرورية لإحياء نموذج الإسلام الوسطي المتكامل، الذي يجمع بين الإيمان والعمل، وبين الروح والشريعة، وبين العقيدة والسلوك.

**المطلب الثاني ـ الفقه الإسلامي وعلاقته بالعقيدة في بناء المجتمع المسلم :**

**أولاً ـ الفقه الإسلامي كأداة لتطبيق العقيدة في الحياة اليومية:**

يُعدّ الفقه الإسلامي الوسيلة العملية التي يُترجم بها المسلم معتقداته إلى سلوك يومي متكامل، حيث يُجسّد الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله في أفعال ملموسة تُنظّم حياته بكل تفاصيلها. فالعقيدة تُشكّل الأساس النظري للإيمان، بينما يُمثّل الفقه التطبيق العملي لهذا الإيمان في الواقع المعاش. (8) ،ومن خلال الفقه، يتعلّم المسلم كيف يُؤدّي العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج، وفقًا لما شرعه الله، مما يُعزّز صلته بربه ويُعمّق إيمانه. كما يُرشده الفقه إلى كيفية التعامل مع الآخرين في مختلف مجالات الحياة، مثل المعاملات المالية، والعلاقات الأسرية، والتعامل مع غير المسلمين، بما يُحقّق العدالة والمساواة التي دعا إليها الإسلام.

إن الفقه لا يقتصر على تنظيم العبادات فحسب، بل يشمل جميع جوانب الحياة، مما يُبرز شمولية الإسلام وارتباطه الوثيق بواقع الإنسان (9) ففي مجال المعاملات، يُحدّد

الفقه أحكام البيع والشراء، والربا، والديون، مما يُسهم في بناء نظام اقتصادي عادل. وفي مجال الأسرة، يُوضّح الفقه أحكام الزواج والطلاق والمواريث، بما يُحافظ على تماسك الأسرة والمجتمع. كما يُعالج الفقه قضايا الأخلاق والسلوك، فيُرشد المسلم إلى التحلّي بالصدق، والأمانة، والتواضع، والإحسان، ويُحذّره من الكذب، والغش، والظلم، مما يُسهم في بناء شخصية متوازنة ومجتمع فاضل. وقد أكّد العلماء على أن الفقه يُمثّل التطبيق العملي للعقيدة، فلا يُتصوّر إيمان صحيح بدون عمل صالح، ولا عمل صالح بدون إيمان صحيح. فالعقيدة تُحرّك القلب، والفقه يُحرّك الجوارح، وكلاهما يُكمّل الآخر في بناء الإنسان المسلم المتكامل.

وفي هذا السياق، يُشير الإمام الشافعي إلى أهمية الفقه في تطبيق العقيدة، حيث يقول: " علم الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية". وبذلك، يُمكن القول إن الفقه الإسلامي يُمثّل الأداة التي يُجسّد بها المسلم إيمانه في حياته اليومية، مما يُحقّق له التوازن بين الروح والجسد، والعقيدة والعمل، ويُسهم في بناء مجتمع متماسك قائم على قيم الإسلام وتعاليمه. (10)

**ثانياً ـ العلاقة بين العقيـــدة والفقه في بناء المجتمع المسلم:**

يُعد التكامل بين العقيدة والفقه من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء الحضاري والاجتماعي في الإسلام. فالعقيدة تمثل الإطار الفكري والقيمي الذي يُوجّه الإنسان نحو الإيمان بالله، والاعتقاد بوحدانيته، والامتثال لأوامره، بينما يقوم الفقه بتنظيم العلاقات والمعاملات بين الأفراد في ضوء هذه العقيدة، لضمان انسجام الحياة الفردية والمجتمعية مع مقاصد الشريعة. (11)

إن المجتمع المسلم القائم على عقيدة صحيحة يُنتج أفرادًا يدركون مسؤولياتهم أمام الله وأمام الناس، ويعملون على تجسيد مبادئ الإسلام في واقعهم. وحين تُترجم هذه المبادئ إلى أحكام فقهية تُنظّم السلوك، يتحقق بذلك التوازن بين المعتقد والتطبيق. فالصدق، والعدل، والأمانة، ليست مجرد مفاهيم إيمانية، بل تُترجم في الفقه إلى التزامات قانونية وأخلاقية تنظم حياة الناس يُسهم هذا التكامل في بناء مجتمع تسوده القيم الروحية والمادية، ويتميّز بالأمان والاستقرار والتعاون. فالفرد في هذا المجتمع لا يتحرك بدافع المصالح المادية وحدها، بل بدافع ديني يُلزمه بمراعاة الآخرين، ويكبح جماح أنانيته. كما أن الفقه الإسلامي يُقدّم إطارًا قانونيًا متكاملًا لحياة الجماعة، من خلال تنظيم شؤون الأسرة، والتجارة، والعمل، والسياسة، وحتى العلاقات الدولية، مما يجعل العقيدة حيّة ومؤثرة في كل جوانب المجتمع. ومن جهة أخرى، فإن

العقيدة تدفع المسلم إلى الالتزام بالفقه من منطلق الإيمان، لا من منطلق القسر أو العادة، مما يخلق ضميرًا حيًا يراقب السلوك من الداخل، ويُعزّز الرقابة الذاتية في حياة الفرد. وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذا المعنى حين قال: "الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد " (12) حيث يعني بذلك في المعاش والمعاد، وهذه المصالح لا تتحقق إلا بتكامل الإيمان والعمل، أي العقيدة والفقه معًا". وهكذا، يظهر جليًا أن العلاقة بين العقيدة والفقه ليست مجرد علاقة نظرية، بل هي أساس لبناء مجتمع متماسك متكامل، يُجسّد تعاليم الإسلام في كل تفاصيله .

**المطلب الثالث ـ التأصيل الشرعي للعقيدة والفقه في بناء الأمة الإسلاميـــة، (دور الفقهاء في توجيه المجتمع المسلم نحو التكامل بين العقيدة والفقه):**

منذ نشأة الفقه الإسلامي، أدرك العلماء أهمية دمج العقيدة بالفقه في حياة المسلمين، وسعوا إلى توجيه المجتمع نحو هذا التكامل باعتباره حجر الأساس في بناء أمة إسلامية متماسكة. لقد كان الفقهاء هم المرجع الأول للمجتمع في فهم الدين وتطبيقه، حيث جمعوا بين عمق الاعتقاد وسعة المعرفة بالأحكام الشرعية، وجعلوا من علمهم وسيلـة لإصلاح الفرد والمجتمع. في العصور الإسلامية الأولى، لم يكن هنالك فصل بين الفقيه والمتكلم، بل كان العالم الموسوعي يجمع بين علم الكلام والفقه، ويقوم بتدريس الناس التوحيد كما يعلمهم الطهارة والصلاة. وقد شكّل هذا النهج تربية شاملة للجيل المسلم، حيث لا يُفصل بين الإيمان والعمل، ولا بين الفكر والسلوك.

ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجّه، الإمام الشافعي في كتابه "الرسالة"، الذي اعتنى بأصول الفقه، مبينًا أن الاستدلال الفقهي لا يستقيم إلا إذا تأسس على عقيدة صحيحة. والإمام مالك في "الموطأ" جمع بين الحديث والفقه، مؤكدًا على أن العمل الشرعي ينبني على وعي عقدي راسخ. هذه النماذج تشير إلى أن الفقهاء كانوا صناعًا لوعي ديني متكامل، يتجاوز الطقوس ليصل إلى تنظيم المجتمع على أسس الشريعة.

كما أن الفقهاء لم يكتفوا بالتأليف والتعليم، بل كانوا مرشدين عمليين في المجتمع، يفصلون في النزاعات، ويعظون الناس في المساجد، ويُفتون في قضايا الحياة اليومية. هذا الحضور الدائم أتاح لهم توجيه السلوك العام للمجتمع ليكون منسجمًا مع مبادئ الإسلام في العقيدة والشريعة معًا. ولم يغفل هؤلاء العلماء عن أهمية زرع القيم العقدية في نفوس الناس، حيث كانت خطبهم ومواعظهم تبدأ غالبًا بتمجيد الله والتذكير بالتوحيد، ثم ينتقلون منها إلى بيان الأحكام الفقهية العملية. وقد أوجد هذا التوازن حالة

من الطمأنينة الفكرية لدى المسلمين، لأنهم يجدون في الشريعة تفسيرًا لحياتهم، وفي العقيدة سندًا لأعمالهم.

إنّ دور الفقهاء في بناء هذا الربط بين العقيدة والفقه لا يُنكر، وهو أحد الأسباب التي جعلت الحضارة الإسلامية تُنتج مجتمعًا قوي البنية، متماسك المبادئ، متفاعلًا مع متغيرات العصر دون أن يتخلى عن ثوابته الدينية. فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وهم الذين نقلوا الدين إلى الناس قولًا وفعلًا. (13)

**التأصيل الشرعي للعقيدة والفقه في بناء الأمة الإسلامية**

لقد أسهمت العقيدة السليمة والفقه الإسلامي في بناء أمة إسلامية قوية ومتماسكة، حيث يعدّ هذا التكامل بين العقيدة والفقه من الأسس التي قامت عليها الحضارة الإسلامية. فقد حرص العلماء منذ العصور الأولى على التأصيل الشرعي لهذا التكامل، مؤكدين أن العقيدة تُشكّل الأساس الذي ينبثق منه الفقه، وأن الفقه يُترجم العقيدة إلى سلوك عملي في حياة الأفراد والمجتمعات.

العقيدة الصحيحة تُرسّخ في النفوس الإيمان بالله، وتُعزّز القيم الأخلاقية مثل الصدق، والأمانة، والعدل. وهذه القيم تُعدّ ضرورية لبناء مجتمع متماسك يسوده الاحترام المتبادل والتعاون. ومن خلال الفقه، يتم تنظيم العلاقات بين الأفراد، وتحديد الحقوق والواجبات، مما يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" على أهمية هذا التكامل، حيث بيّن أن العقيدة والفقه متلازمان، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالعقيدة تُوجّه النية، والفقه يُنظّم العمل، وكلاهما ضروري لتحقيق الامتثال الكامل لشريعة الله. وفي هذا يقول : "وَدِينُ الْإِسْلَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ : أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَهُ مِنْ الدِّينِ وَهُوَ مَا أُمِرَتْ بِهِ الرُّسُلُ أَمْرَ إيجَابٍ أَوْ أَمْرَ اسْتِحْبَابٍ فَيُعْبَدُ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِمَا أَمَرَ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ". (14)

إن التأصيل الشرعي لهذا التكامل لا يقتصر على الجانب النظري، بل يمتد إلى التطبيق العملي في حياة المسلمين. فعلى سبيل المثال، تُعتبر الزكاة فريضة مالية تُنظّم من خلال الفقه، ولكنها تستند إلى عقيدة الإيمان بأهمية التكافل الاجتماعي. وكذلك، فإن تحريم الربا في المعاملات المالية ينبع من العقيدة التي تُحرّم الظلم والاستغلال. ومن خلال هذا التكامل، استطاعت الأمة الإسلامية أن تبني نظامًا اجتماعيًا واقتصاديًا قائمًا على العدالة والمساواة. فقد تم تنظيم المعاملات التجارية، والمواريث، والعقوبات، وغيرها من الجوانب الحياتية، بما يتوافق مع القيم العقائدية، مما أدى إلى

استقرار المجتمعات الإسلامية وازدهارها. كما أن هذا التكامل يُسهم في تقوية وعي الأفراد، ويمنحهم بوصلة واضحة توجه سلوكهم نحو الخير، وتمنع الانحراف الفكري أو السلوكي. فالفقه يعمل على ضبط التعاملات، بينما تعمل العقيدة على ضبط القلوب، فلا ينفصل العمل عن النية، ولا تُفصل العبادة عن الإيمان.

وفي الختام، يمكن القول إن التأصيل الشرعي للعقيدة والفقه يُعدّ من الركائز الأساسية لبناء الأمة الإسلامية. فالعقيدة تُشكّل الأساس الروحي والأخلاقي، والفقه يُنظّم الحياة العملية، والتكامل بينهما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنهضة الشاملة للأمة، ويمنحها القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بروح موحدة وقلب متماسك. وفي عصرنا الحاضر، تظل العقيدة الإسلامية والفقه الإسلامي ركيزتين أساسيتين في بناء المجتمع المسلم. رغم التحديات المتعددة التي يواجهها المسلمون نتيجة التغيرات الثقافية والتكنولوجية، فإن التمسك بالعقيدة والفقه الصحيحين يعد أمرًا بالغ الأهمية في مواجهة هذه التحديات. العقيدة السليمة تحافظ على هوية المسلم، بينما يُمكّنه الفقه من تطبيق هذه العقيدة في حياته اليومية. فالعقيدة تُرسّخ الإيمان بالله وتُعزّز القيم الأخلاقية، مما يُساعد المسلمين على التمسك بهويتهم في ظل العولمة. أما الفقه، فيُقدّم حلولاً شرعية للمستجدات، مثل التجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة، مما يُمكّن المسلمين من التفاعل مع العالم المعاصر دون التفريط في مبادئهم. الفقهاء المعاصرون، مثل الدكتور وهبة الزحيلي، بذلوا جهوداً كبيرة في تأصيل الفقه الإسلامي ليتناسب مع متطلبات العصر، كما في كتابه "الفقه الإسلامي وأدلته". هذا العمل يُبرز أهمية الاجتهاد في مواجهة التحديات الجديدة، ويُظهر كيف يمكن للفقه أن يُنظّم حياة المسلمين بشكل يُحافظ على التوازن بين الثوابت والتغيرات.(15)

إن التكامل بين العقيدة والفقه يُعزّز من قدرة المسلمين على مواجهة التحديات المعاصرة، ويُسهم في بناء مجتمع متماسك يُحافظ على قيمه الدينية والأخلاقية. هذا التكامل يُعدّ ضرورة ملحة لضمان استمرارية الهوية الإسلامية في ظل التغيرات المتسارعة. العقيدة تُغرس في الفرد الإيمان العميق بالقضاء والقدر، مما يمنحه القوة على الصبر والثبات أمام المصاعب. والفقه يمنحه الوسائل العملية التي يعبّر بها عن هذا الإيمان في سلوكه ومعاملاته. وبهذا التوازن بين الإيمان النظري والتطبيق العملي، يتحقق نموذج المسلم المتكامل. كما أن العقيدة الصحيحة تُنتج مواطنًا صالحًا يؤمن بالحق وينبذ الظلم، ويشارك في بناء مجتمع تسوده القيم والأخلاق. في المقابل،

يُعزز الفقه هذا البناء عبر تشريعاته المنظمة للعلاقات بين الأفراد والدولة، وبين الإنسان ومحيطه البيئي والاجتماعي.

وفي الختام، يُمكن القول إن العقيدة والفقه الإسلامي في العصر الحديث يُمثّلان دعامة أساسية لبناء مجتمع مسلم قوي ومتماسك، قادر على التفاعل مع العالم المعاصر دون التفريط في مبادئه وقيمه. (16)

## المبحث الثانـــــي ـ التكامل بين العقيدة والفقه في التعليم الإسلامي:

يُعدّ التكامل بين العقيدة والفقه في التعليم الإسلامي من الركائز الأساسية لبناء شخصية المسلم المتكاملة. فالعقيدة تُشكّل الأساس الذي ينبثق منه الفقه، والفقه يُعد التطبيق العملي لمقتضيات العقيدة. لذا، فإن الفصل بينهما في المناهج التعليمية يؤدي إلى خلل في الفهم والسلوك. وفي المؤسسات التعليمية الإسلامية، يجب أن يُراعى هذا التكامل من خلال تصميم مناهج تُدمج بين تعليم العقيدة والفقه بشكل متوازن. فمثلاً، عند تدريس موضوعات العقيدة، ينبغي ربطها بالأحكام الفقهية المتعلقة بها، والعكس صحيح. هذا النهج يُساعد الطلاب على فهم الدين ككل متكامل، وليس كأجزاء منفصلة.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الفصل بين العقيدة والفقه في التعليم أدى إلى تخريج طلاب يمتلكون معرفة نظرية دون القدرة على التطبيق العملي، أو العكس. وهذا يُبرز الحاجة إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية لتحقيق التكامل المطلوب.

من جهة أخرى، يُسهم التكامل بين العقيدة والفقه في تعزيز القيم الأخلاقية لدى الطلاب، حيث يُدركون أن الأحكام الفقهية ليست مجرد قواعد جامدة، بل هي تجسيد لمبادئ العقيدة في الواقع. هذا الفهم يُعزز من التزامهم الديني ويُوجه سلوكهم نحو الصلاح والإصلاح. كما أن هذا التكامل يُساعد في مواجهة التحديات المعاصرة، حيث يُمكن للطلاب تطبيق مبادئ العقيدة والفقه في التعامل مع القضايا الحديثة، مثل التكنولوجيا والاقتصاد والعلاقات الدولية، مما يُعزز من قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع المجتمع. لذلك، يُوصى بأن تتبنى المؤسسات التعليمية الإسلامية مناهج تُعزز من هذا التكامل، من خلال تدريب المعلمين على تقديم المواد الدراسية بطريقة تُبرز العلاقة بين العقيدة والفقه، وتُشجع الطلاب على التفكير النقدي والتطبيقي. كما أن التكامل بين العقيدة والفقه في التعليم يُعدّ وسيلة فعالة لتعزيز الهوية الإسلامية لدى الأجيال الناشئة، خصوصًا في ظل ما يشهده العالم من موجات التغريب والانفتاح الثقافي. فعندما يتعلّم الطالب أن الأحكام الفقهية نابعة من عقيدة توحيدية متكاملة، فإنه يُدرك أن الدين ليس مجرد طقوس أو أوامر، بل هو نظام حياة متكامل. وقد أكدت

تجارب التعليم في كثير من الدول الإسلامية أن الجمع بين العقيدة والفقه في العملية التعليمية يخلق بيئة تعليمية أكثر فاعلية، ويُسهم في تقوية الروابط الروحية والسلوكية لدى الطلبة. كما يُساعد هذا النهج على تنمية ملكة الاجتهاد لدى الطلاب، من خلال فهم النصوص الشرعية وربطها بالواقع، مما يُعزز من قدرتهم على إنتاج حلول شرعية معاصرة.

إن هذا التكامل لا يُفيد الطلبة فحسب، بل ينعكس على المجتمع بأكمله، إذ يُنتج أجيالًا واعية، متمسكة بدينها، منفتحة على العالم، قادرة على الحوار، ومعززة للمبادئ الإسلامية في جميع ميادين الحياة. ومن هنا، فإن إعادة النظر في مناهج التعليم الديني، واعتماد التكامل بين العقيدة والفقه كأساس، يُعدّ خطوة استراتيجية لبناء مستقبل الأمة الإسلامية.

**المطلب الأول ـ العلاقة بين العقيدة والفقه في العصر الحديث :**

يُعدّ التكامل بين العقيدة والفقه من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء الإسلامي المتكامل، إذ لا يمكن فصل الإيمان عن العمل، ولا العقيدة عن السلوك. ومع تطوّر الحياة المعاصرة، وتعقّد العلاقات الإنسانية، برزت الحاجة الملحّة إلى تجديد النظر في كيفية تحقيق هذا التكامل في واقع جديد تتداخل فيه المفاهيم وتتنوع فيه التحديات الفكرية والاجتماعية.

لقد أصبح المسلم اليوم يعيش في عالم تتسارع فيه المتغيرات العلمية والتقنية، مما أوجد أنماطًا جديدة من القضايا التي تحتاج إلى اجتهاد معاصر يربط بين ثوابت العقيدة ومقاصد الفقه. فظهور مفاهيم مثل الاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والتعاملات المصرفية الحديثة، يفرض على الفقهاء النظر فيها وفق ميزان الشريعة، دون أن يغيب عنهم البعد العقدي الذي يضبط النية والغاية.

إن العقيدة في جوهرها تُعطي المعنى لكل عمل فقهي، فهي التي تحدد الهدف من العبادة والمعاملة، وتوجه نية المسلم نحو طاعة الله وتحقيق مرضاته. أما الفقه فهو التطبيق العملي لتلك القيم العقدية في واقع الحياة، ولذلك فإن أي انفصال بينهما يؤدي إلى خلل في فهم الدين أو في سلوك الأفراد والمجتمعات. فالعقيدة بلا فقه قد تؤدي إلى الجمود النظري، والفقه بلا عقيدة قد يفرّغ العمل من مضمونه الإيماني. وفي العصر الحديث، حيث تتعدد المرجعيات الفكرية وتختلط المفاهيم بين الحرية والمسؤولية، وبين الحقوق والواجبات، يبرز دور العقيدة في توجيه الفكر وضبط الضمير، بينما يبرز دور الفقه في تنظيم السلوك وتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع. هذا

التكامل هو الذي يحفظ هوية المسلم وسط عالم يميل إلى المادية والبراغماتية. ومن الجوانب المهمة في هذا السياق أن الاجتهاد الفقهي المعاصر يجب أن ينطلق من أساس عقدي راسخ، بحيث لا يكون الفقيه مجرد محلّل قانوني، بل عالمًا يدرك فلسفة الأحكام ومقاصدها، ويربطها بمبادئ التوحيد والإيمان. فحين يتعامل المسلم مع المستجدات الحديثة، كالقضايا الطبية المعاصرة أو المسائل التقنية أو التغيرات البيئية، فإنه بحاجة إلى رؤية فقهية تنبثق من العقيدة التي تؤكد مسؤولية الإنسان عن إعمار الأرض وفق هدي الله. ما أن العولمة وما رافقها من انفتاح فكري وثقافي فرضت تحديًا جديدًا يتمثل في ضرورة إعادة صياغة الخطاب الشرعي بلغة تستوعب الواقع دون أن تُفرّط في الثوابت. فالعقيدة الإسلامية تمنح المسلم الثبات في المبدأ، بينما يتيح له الفقه المرونة في التطبيق. هذا التوازن هو الذي يضمن بقاء الإسلام صالحًا لكل زمان ومكان، لأنه يجمع بين الثبات في الأصول والتطور في الفروع.

ومن جهة أخرى، فإن التحديات الفكرية المعاصرة – مثل الدعوات إلى فصل الدين عن الحياة العامة أو التشكيك في صلاحية الشريعة – تجعل من دراسة العلاقة بين العقيدة والفقه أمرًا ضروريًا لإعادة بناء الوعي الإسلامي. فحين يدرك المسلم أن كل حكم فقهي ينبع من أصل عقدي، يتكوّن لديه فهم عميق للدين يجنّبه الانحرافات الفكرية والتطرف أو الغلو أو التفريط. كذلك فإن التربية الإسلامية المعاصرة ينبغي أن تُعيد صياغة مناهجها على أساس هذا التكامل، بحيث تُعلّم الناشئة أن الإيمان ليس مجرد شعور قلبي، بل هو التزام عملي، وأن الفقه ليس مجرد أحكام شكلية، بل هو وسيلة لتحقيق مقاصد العقيدة في حياة الناس. وبهذا يُصبح التعليم الشرعي وسيلة لتكوين الشخصية المسلمة المتكاملة التي تجمع بين العلم والعمل، بين العبادة والمعاملة، وبين الثبات والمرونة. ولا يقتصر التكامل بين العقيدة والفقه على الأفراد فقط، بل يمتد إلى بناء المجتمع المسلم كله، فحين تسود العقيدة الصحيحة، يتحقق الانضباط الأخلاقي والاجتماعي، وحين يُطبق الفقه بروح العقيدة، تسود العدالة وتنتظم شؤون الحياة وفق قيم الشريعة. وهذا ما تحتاج إليه الأمة الإسلامية في العصر الحديث لتستعيد توازنها هويتها الأصيلة. ومن هنا يمكن القول إن التكامل بين العقيدة والفقه لم يعد مجرد موضوع علمي، بل هو ضرورة حضارية في زمن تتعدد فيه التحديات وتختلط المفاهيم. فبهذا التكامل يتحقق المقصد الأعلى للإسلام، وهو بناء الإنسان المؤمن العارف بربه، الملتزم بشرعه، القادر على التعامل مع واقعه بما يرضي الله ويخدم الإنسانية (17)

**المطلب الثانـــــي ـ دور الفقه الإسلامي في تعزيز الهوية الإسلامية:**

يمثل الفقه الإسلامي الإطار التشريعي الذي ينظّم حياة المسلم في شتى مجالاتها، ويُعدّ أحد أعمدة الهوية الإسلامية التي تميز الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم. فالهوية الإسلامية ليست مجرد انتماء ديني شكلي، وإنما هي منظومة متكاملة تجمع بين العقيدة الراسخة، والسلوك المستقيم، والانضباط العملي وفق تعاليم الشريعة. ومن هنا، يُشكّل الفقه الوسيلة الفعالة لترجمة القيم والمبادئ الإسلامية إلى واقع عملي يعكس جوهر الإسلام في حياة المسلم.

إن الفقه الإسلامي يربط بين الإيمان والعمل، فهو يُنظّم علاقة المسلم بربه من خلال أحكام العبادات، كما يُنظم

علاقاته بالناس من خلال أحكام المعاملات. ومن هذا المنطلق، فإن الالتزام بأحكام الفقه يرسّخ الهوية الإسلامية في بعديها الفردي والجماعي، ويجعل المسلم شاهدًا على دينه من خلال سلوكه وأخلاقه. فالصلاة، الصيام، الزكاة، والحج ليست مجرد شعائر، بل مظاهر لهوية عميقة تُعبّر عن الانتماء لأمة العقيدة والمنهج. كما أن الفقه الإسلامي يُسهم في حماية الهوية الإسلامية من الذوبان في الثقافات الأخرى، خصوصًا في زمن العولمة والانفتاح الواسع على أنماط حياة مغايرة. فحين يلتزم المسلم بأحكام الحلال والحرام في الطعام واللباس، وبضوابط الزواج والطلاق، وبأخلاقيات البيع والشراء، فإنه يُعبّر عن تمسّكه بهويته وتميّزه بتعاليمه، مما يمنحه شعورًا بالفخر والانتماء إلى هذا الدين. هذا التمايز الفقهي لا يعني الانغلاق، بل هو نوع من الحفاظ الواعي على الخصوصية الإسلامية في عالم متعدد الثقافات.

من جهة أخرى، يُعزّز الفقه الإسلامي من وحدة الأمة الإسلامية وتماسكها، حيث يُشكّل مرجعية واحدة للأخلاق والسلوك، ويحدّد القيم التي ينبغي أن تسود بين الأفراد، مثل العدل، والرحمة، والأمانة، والتعاون، والتكافل. وكلما قويت صلة المسلم بالفقه، ازداد تمسكه بهذه القيم، وانعكس ذلك على استقرار المجتمع واتحاده، وهو ما يُعزز مناعة الهوية الإسلامية في وجه التفكك والانحلال. كذلك فإن دراسة الفقه وممارسته تُنمي في المسلم حسّ الانضباط والمسؤولية والوعي الشرعي، إذ يتعلم من خلاله أن كل فعل له حكم، وأن الإنسان محاسب على أقواله وأعماله، مما يجعل الفقه أداةً فعالة في التربية والتهذيب، وتكوين الشخصية المسلمة الواعية. (18)

ولا يخفى أن الفقه الإسلامي يتميز بالمرونة والاجتهاد ضمن ضوابط الشريعة، مما يجعله قادرًا على مواكبة المستجدات وتقديم الحلول لمشكلات العصر، دون التخلي

عن الثوابت. وهذه الخاصية تمنح الهوية الإسلامية صفة "الاستمرارية" والقدرة على التكيّف دون الذوبان، وهو ما تحتاجه الأمة في زمن تتغير فيه القيم والأعراف بسرعة كبيرة. وفي المجمل، فإن الفقه الإسلامي يُعدّ الحصن الحامي للهوية الإسلامية، والمحرّك العملي لمبادئها، والمُعبّر الحقيقي عن جوهرها. ومن دونه، تفقد الهوية الإسلامية معناها العملي، وتتحول إلى مجرد شعارات لا تجد لها أثرًا في الواقع، وهو ما أصبح اليوم متجليا في معظم بلاد المسلمين الذين ينادون بشعارات الحرية والديمقراطية ، مما جعل الأقليات الفكرية والأخلاقية تعيش في مجتمعاتنا بحرية تامة ، وفي ظل حصانة القانون ، وهو ما نراه اليوم جليا على الشواطئ وفي قرى السياحة ، وكأنها ليس في بلاد المسلمين ، وفرق كبير بين حالنا اليوم وحالنا بالأمس عندما كان ولاة أمر المسلمين يمنعون مثل هذه الظواهر في بلاد الغرب لمجرد أن لها حدود مشتركة مع بلاد المسلمين خوفا من انتقال الفسوق إلي بلاد المسلمين ، مما يدل دلالة قاطعة على الأثر القوي للفقه الإسلامي الذي كان يســيطر على حال الدولة الإسلامية عموما .

**المطلب الثالث ـ التحديات في تطبيق الفقه الإسلامي ومواجهة القضايا المعاصرة:**

في الوقت الراهن، تواجه الأمة الإسلامية العديد من التحديات التي قد تؤثر على تطبيق الفقه الإسلامي بشكل صحيح وفعال. هذه التحديات تشمل تطور التقنيات الحديثة، والتغيرات الاجتماعية والثقافية، وكذلك التأثيرات الغربية التي قد تشوّه الفهم الصحيح للشريعة الإسلامية. مع ذلك، لا بد أن يبقى الفقه الإسلامي متجذرًا في عقيدة الأمة الإسلامية، ويُطبق بما يتناسب مع الظروف الراهنة.

من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الفقه الإسلامي في العصر الحديث، هو التفسير الصحيح للنصوص الشرعية التي قد تكون محل خلاف بين الفقهاء، خاصة في القضايا المستجدة مثل المعاملات المالية الحديثة، الطب، الحقوق الإنسانية، والبيئة. مع تزايد التطور التكنولوجي والعولمة، أصبحت هذه القضايا بحاجة إلى اجتهادات فقهية جديدة تتماشى مع الشريعة. كما أن الانفتاح على الثقافات الغربية قد يؤدي إلى ظهور تصورات مغلوطة عن الإسلام، ويُحتمل أن يُساء فهم الفقه الإسلامي وتطبيقه في بعض المجتمعات المسلمة. لذلك، من الضروري أن يُشدد على أهمية تعزيز الوعي الشرعي والفقهي، وأن يكون العلماء قادرين على تقديم فتاوى شرعية متجددة تتناسب مع واقع الحياة المعاصرة.

ويشهد العالم المعاصر تحولات سريعة ومتلاحقة شملت جميع مناحي الحياة، الأمر

الذي فرض على الفقه الإسلامي مسؤولية كبرى في التفاعل مع هذه المتغيرات من خلال تطوير أدواته ومنهجيته، دون التخلي عن أصوله ومقاصده الثابتة. فالفقه الذي نشأ في بيئة تقليدية بات اليوم أمام قضايا غير مسبوقة تتعلق بالتقنية الحديثة، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والعلاقات الدولية، والمفاهيم الجديدة في حقوق الإنسان والحريات، مما يستوجب تفعيل طاقات الاجتهاد الفقهي الراشد بصورة منهجية ومنظمة. (19)

لقد أثبت الفقه الإسلامي عبر العصور قدرته على التجدد والمرونة، وكان دائمًا قادرًا على استيعاب ظروف الزمان والمكان. واليوم، لا يختلف الأمر من حيث المبدأ، غير أن حجم التحديات والتعقيدات أكبر بكثير مما كان عليه في العصور السابقة. ولذلك فإن مستقبل الفقه الإسلامي مرتبط إلى حد كبير بإحياء الاجتهاد الجماعي المؤسسي القائم على التعاون بين العلماء والمتخصصين من مجالات متعددة، كالقانون، الاقتصاد، الطب، والتقنية، بحيث يُتاح للفقه أن يقدم حلولاً شرعية واقعية تنسجم مع روح العصر دون أن تُفرّط في النصوص الشرعية أو المقاصد الكلية للشريعة، وهو نفسه ما أشار إليه الإمام الجويني بقوله : " ما يتوقع وقوعه من الوقائع لا نهاية له ، ومآخذ الأحكام متناهية ، فكيف يشتمل ما يتناهى على مالا يتناهى ، وهذا إعضال لا يبوء بحمله إلا موفق ريان من علوم الشريعة " (20)

ومن أبرز القضايا التي تفرض نفسها على الفقهاء في العصر الراهن: المعاملات المالية الحديثة، مثل البتكوين والعملات الرقمية، والتمويل الإسلامي، وقضايا البورصة، والتطورات البيئية كأحكام التلوث البيئي والاحتباس الحراري من منظور إسلامي، وكذلك القضايا الطبية مثل زراعة الأعضاء، والاستنساخ، والموت الدماغي، والقضايا الأسرية والاجتماعية المرتبطة بالتحولات في مفاهيم الأسرة، والهوية الجندرية، وغيرها. هذه القضايا المعقدة لا يمكن أن تُعالج بالاجتهاد الفردي التقليدي، بل تحتاج إلى مؤسسات فقهية رصينة، ومجامع علمية متخصصة تُصدر قرارات جماعية مبنية على البحث والتأصيل والتقدير الصحيح للمآلات. كما أن تجديد التعليم الفقهي يُعد ركيزة مهمة في بناء فقه المستقبل، بحيث يتم الانتقال من التلقين إلى التفكير النقدي والتحليلي، مع إدخال أدوات البحث الحديثة، وتدريب الطلاب على فقه الواقع، وربط الأحكام الشرعية بمقاصدها وغاياتها، وهذا بدوره يُنتج فقهاء معاصرين يجمعون بين التراث والانفتاح العلمي، قادرين على الإفتاء الرشيد وإدارة الخلاف الفقهي ضمن أطر صحيحة (21) حيث إن الحفاظ على الهوية الإسلامية وسط

المتغيرات لا يكون إلا بفقه معاصر مرن، لا ينساق وراء الحداثة المطلقة، ولا يتقوقع في الجمود، بل يُقدّم الإسلام بوصفه شريعة خالدة صالحة لكل زمان ومكان، قادرة على التعامل مع أعقد الإشكاليات بروح الاجتهاد والتجديد. وهذا يُبرز الحاجة إلى فقهاء موسوعيين، ومؤسسات علمية فعالة، ودعم مجتمعي لتجديد الخطاب الفقهي بما يخدم مقاصد الشريعة ويعالج حاجات الناس في العصر الحديث.(22)

## المبحث الثالث ـ التكامل بين العقيدة والفقه كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية:

التكامل بين العقيدة والفقه في الإسلام يشكل أداة قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع. فالعقيدة السليمة تضمن للمسلم التزامه بالقيم الأخلاقية والإنسانية التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية، بينما الفقه الإسلامي يحدد السلوكيات الشرعية التي يجب على المسلم اتباعها لتحقيق العدالة في جميع مجالات الحياة. من خلال هذا التكامل، يصبح المجتمع أكثر تماسكًا وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. حيث إن الفقه الإسلامي يوفر للأفراد قواعد قانونية واضحة لتنظيم حقوقهم وواجباتهم تجاه الآخرين، ويضمن العدالة بين الناس من خلال مفاهيم مثل الزكاة والعدالة في المعاملات والحقوق على سبيل المثال، ومن خلال تطبيق الفقه، يمكن معالجة قضايا مثل الفقر، وتوزيع الثروات، والتعليم، والرعاية الصحية بشكل عادل. كما أن العقيدة الإسلامية تشجع على التعامل بصدق وأمانة، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة بين الأفراد في المجتمع. بذلك، يمكن القول إن العلاقة المتكاملة بين العقيدة والفقه لا تقتصر على بناء الفرد المسلم، بل تمتد لتشمل المجتمع ككل، مما يساهم في بناء أمة متماسكة عادلة.

**التعليم الفقهي كأداة لحل القضايا المعاصرة في المجتمع المسلم:**

يُعدّ التعليم الفقهي أحد أهم الوسائل التي تمكّن الأمة الإسلامية من التعامل الواعي مع متغيرات العصر وتحدياته الفكرية والاجتماعية. فالمعرفة الفقهية لا تقتصر على حفظ الأحكام الشرعية التقليدية، بل تتجاوز ذلك إلى بناء عقلية اجتهادية قادرة على فهم النصوص في ضوء الواقع، وتطبيق المقاصد الشرعية في بيئات متغيرة. ومع اتساع نطاق الحياة المعاصرة وتعدد المشكلات التي يواجهها المسلم، أصبح من الضروري أن يتطور التعليم الفقهي ليكون أكثر قدرة على مواكبة الواقع وتوجيهه وفق قيم الشريعة الإسلامية.

إن القضايا الحديثة – مثل القضايا الطبية والبيئية والاقتصادية والتقنية – تحتاج إلى فقه متجدد يستند إلى أصول ثابتة ويستخدم أدوات معرفية متطورة. والتعليم الفقهي هو المنطلق الأساس لتخريج جيل من العلماء والباحثين الذين يجمعون بين فهم النصوص وإدراك الواقع، فيقدمون حلولاً فقهية واقعية تحافظ على ثوابت الدين وتلبي احتياجات المجتمع. ومن هنا، فإن تطوير التعليم الفقهي لم يعد ترفًا فكريًا، بل أصبح واجبًا حضاريًا لحماية الهوية الإسلامية وضمان فاعلية الشريعة في حياة الناس.

إن تعليم الفقه يجب ألا يُقدَّم في قوالب جامدة تعتمد على التلقين، بل ينبغي أن يُبنى على الحوار والتفكير النقدي، وتشجيع الطلاب على دراسة المسائل المستجدة في ضوء مقاصد الشريعة. فعندما يتعلم الطالب أن الاجتهاد ليس خرقًا للنص، بل استنباط للحكم بما يتناسب مع المتغيرات، يصبح التعليم الفقهي أداة لتجديد الفكر الإسلامي وتفعيله في حياة الناس. كما أن التعليم الفقهي المعاصر يحتاج إلى مناهج تدمج بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، بحيث يتمكن الدارس من فهم البيئة التي يُنزل فيها الحكم. فمثلاً، دراسة فقه المعاملات ينبغي أن تشمل معرفة بالنظام المصرفي الحديث، ودراسة فقه البيئة يجب أن تراعي القضايا المناخية والموارد الطبيعية. هذا التكامل بين الفقه والواقع يُنتج فقيهًا معاصرًا يدرك أبعاد الأحكام في الحياة اليومية. [23]

من المهم كذلك أن تتبنى المؤسسات التعليمية الشرعية منهجية تدريس تجعل الطالب يشارك في مناقشة القضايا

الفقهية الجديدة، مثل المسائل المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، أو أخلاقيات الطب، أو العلاقات الدولية، حتى يصبح التعليم الفقهي مرتبطًا بحياة الناس لا بمعارف نظرية مجردة. فالتعليم الفقهي الفعّال هو الذي يكوّن شخصيات قادرة على الإفتاء والاجتهاد الجماعي، ويمنح الأمة القدرة على الاستجابة للتحديات دون أن تنفصل عن أصولها العقدية. وفي هذا الإطار، فإن الاهتمام بالجانب العملي في التعليم الفقهي لا يقل أهمية عن الجانب النظري، فتعويد الطلاب على دراسة الوقائع الحقيقية وتحليلها فقهياً يساعد في ترسيخ مهارة استنباط الأحكام وتطبيقها. كما أن إشراك الطلاب في حلقات نقاشية وورش عمل فقهية يرسّخ فيهم روح البحث والتفكير المستقل. كذلك فإن استخدام الوسائل الحديثة في التعليم، كالمحاكاة الإلكترونية، والمنصات الرقمية، والمناقشات الافتراضية، يسهم في إيصال الفقه إلى شرائح أوسع من المجتمع ويعزز وعي المسلمين بدور الشريعة في حل المشكلات اليومية. وبهذا يصبح التعليم الفقهي

جزءًا من عملية نهضوية شاملة تربط العلم بالعمل، والفقه بالحياة.

إن تطوير المناهج الفقهية بما يتناسب مع القضايا المعاصرة لا يعني المساس بالثوابت، بل هو تجديد في الوسائل والأساليب. فالأصول الشرعية تظل ثابتة، لكن طرق عرضها وتطبيقها تحتاج إلى مرونة تتناسب مع تغير الأحوال. وهذا النهج هو الذي حافظ على حيوية الفقه الإسلامي عبر العصور، وجعل منه نظامًا قادرًا على التفاعل مع كل زمان ومكان. ومن ثَمّ، يمكن القول إن التعليم الفقهي في العصر الحديث يجب أن يؤدي وظيفة مزدوجة: المحافظة على نقاء الفقه من الانحراف، وتمكينه في الوقت نفسه من معالجة المستجدات. فإذا تحقق ذلك، أصبح التعليم الفقهي وسيلة لتحقيق التوازن بين الثبات والتجديد، وبين الإيمان والعمل، وبذلك يؤدي دوره في بناء مجتمع مسلم واعٍ، يسير بثقة في طريق التنمية والعدالة وفق منهج الإسلام الشامل. (24)

إنّ دور التعليم الفقهي لا يقتصر على إعداد المتخصصين في العلوم الشرعية، بل يمتد ليشمل توعية المجتمع بأسره بمبادئ الفقه الإسلامي ومقاصده الكبرى. فالمجتمعات التي تفهم فقهها قادرة على بناء وعي جمعي يحترم القيم الشرعية ويُطبّقها في جميع مجالات الحياة. ولهذا ينبغي أن يكون التعليم الفقهي جزءًا من منظومة التربية العامة، لا يقتصر على المعاهد والجامعات الدينية فحسب، بل يدخل في المناهج التربوية والمؤسسات الإعلامية والبرامج التثقيفية.

كما أن ربط التعليم الفقهي بالواقع العملي يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الظواهر السلبية المعاصرة مثل الغش، والفساد، وضعف الأمانة، لأن الفقه يقدّم منظومة قيمية وسلوكية تعالج هذه المشكلات من جذورها. ومن هنا تتضح أهمية الجمع بين المعرفة الفقهية والتربية الأخلاقية في برامج التعليم، حتى لا يصبح الفقه علماً نظرياً منفصلاً عن حياة الناس. إضافةً إلى ذلك، يجب أن يوجَّه التعليم الفقهي نحو تعزيز روح الوسطية والاعتدال، لأن كثيراً من مظاهر الغلو والتطرف تنشأ عن فهم ناقص للفقه أو عن انفصال الفقه عن مقاصده العقدية والإنسانية. فحين يتعلم الطالب أن الفقه يقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأنه وسيلة لإقامة العدل والرحمة، فإنه يكتسب فهماً متوازناً يجمع بين النص والمقصد، وبين الثبات والمرونة. ولا بد كذلك من توظيف البحث العلمي في تطوير التعليم الفقهي، من خلال إنشاء مراكز دراسات تجمع بين العلماء والمفكرين والباحثين في مختلف التخصصات، لتقديم اجتهادات فقهية جماعية تراعي التحديات المستجدة في الطب

والاقتصاد والسياسة والبيئة. فهذه الاجتهادات الجماعية تمثل الوجه المعاصر للاجتهاد الفقهي الذي يعبّر عن روح الإسلام المتجددة. وفي الختام، يمكن القول إن التعليم الفقهي في العصر الحديث يشكل جسرًا يربط بين التراث والواقع، وبين النصوص والممارسات، وبين الأصالة والتجديد. وكلما كان هذا التعليم قائمًا على فهم مقاصد الشريعة وروحها، ازداد قدرته على تقديم حلول واقعية تحفظ هوية الأمة وتحقق العدالة والاستقرار في المجتمعات الإسلامية. (25)

**المطلب الثانـــــي ـ دور الفقهاء في تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمعات المعاصرة:**

يُعدّ الفقهاء الركيزة الأساسية في عملية الربط بين النصوص الشرعية والواقع المعاش، فهم الجهة التي تُترجم مقاصد الشريعة إلى أحكام عملية تنظم حياة الناس وتوجّه سلوكهم. ومع تسارع التغيرات في الحياة المعاصرة، وتعدد القضايا التي لم تكن موجودة من قبل، يزداد الدور الملقى على عاتق الفقهاء أهميةً وتعقيدًا في الوقت نفسه. فالعصر الحديث بما يحمله من تحديات فكرية واقتصادية وتقنية يفرض على الفقهاء أن يجددوا أدواتهم المعرفية دون أن يتنازلوا عن الثوابت الشرعية.

إن مهمة الفقيه اليوم لا تقتصر على بيان الحكم الشرعي في المسائل التقليدية، بل تمتد إلى تحليل القضايا المعاصرة وتحقيق المناط الشرعي فيها، أي تحديد طبيعتها وأبعادها الواقعية قبل إصدار الفتوى. فالقضايا الحديثة مثل البنوك الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والطب الجيني، والتغيرات المناخية، تحتاج إلى فقيه مدرك لأثرها في حياة الإنسان والمجتمع، يجمع بين العلم الشرعي والفهم العميق للواقع.

ويُعتبر وعي الفقهاء بالتطورات المعاصرة شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الحياة الحديثة. فحين يتعامل الفقيه مع المسائل المستجدة بروح المقاصد الشرعية، فإنه يضمن أن تكون الفتوى متوازنة تراعي المصالح وتدرأ المفاسد. أما الجمود على آراء قديمة في قضايا لم تعد قائمة فهو يُفقد الشريعة مرونتها ويُضعف قدرتها على معالجة الواقع. ولهذا فإن التجديد الفقهي المنضبط يعد من أهم الأدوار التي يجب أن يقوم بها العلماء في هذا العصر. كما أن الفقهاء اليوم مطالبون بالمشاركة الفاعلة في مؤسسات الدولة والمجتمع، من خلال تقديم الرأي الشرعي في السياسات العامة والقوانين المستحدثة، والمساهمة في وضع الأطر الأخلاقية للتعاملات الاقتصادية والطبية والإعلامية. فالشريعة الإسلامية ليست مجرد أحكام

فردية، بل نظام شامل للحياة، وتطبيقها في العصر الحديث يحتاج إلى فقهاء يجيدون لغة الحوار مع المؤسسات والأنظمة القانونية المعاصرة.

من جهة أخرى، يجب أن يتحلى الفقيه المعاصر بصفات متعددة تجمع بين الرسوخ في العلم والانفتاح على المعرفة، وبين الثبات في المبدأ والمرونة في التطبيق. فالفقيه الذي يدرك مقاصد الدين وأحوال الناس يستطيع أن يوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وأن يُظهر للعالم أن الشريعة قادرة على استيعاب كل تطور يخدم الإنسان ويحافظ على كرامته. كذلك فإن دور الفقهاء في توعية الناس لا يقل أهمية عن دورهم في الإفتاء، فبثّ الفهم الصحيح للشريعة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتوضيح مقاصد الأحكام، يسهم في بناء وعي مجتمعي يحترم الدين ويفهمه بعيدًا عن التعصب أو الجمود. فالفقهاء هم الأمناء على الدين، وهم المؤهلون لتصحيح مسار الفكر الإسلامي بما يضمن سلامته من الانحرافات الفكرية والتيارات المتطرفة.

ومن المهم أيضًا أن يعمل الفقهاء بروح جماعية مؤسسية، من خلال المجامع الفقهية ومجالس الإفتاء، لأن القضايا المعاصرة أصبحت متشعبة ومتداخلة، ولم يعد من السهل على فقيه واحد الإحاطة بها. فالاجتهاد الجماعي هو الضمان لتحقيق فتاوى متوازنة تراعي التخصصات المختلفة، وتجمع بين الشرع والعلم والخبرة.

إنّ المجتمعات الإسلامية التي تقدر مكانة الفقهاء وتمنحهم دورًا فاعلًا في رسم السياسات العامة تستطيع أن تحقق توازنًا بين الأصالة والمعاصرة، وبين الانتماء الديني والتقدم المدني. فالشريعة الإسلامية ليست عائقًا أمام التنمية، بل هي إطار منظم يضمن أن يكون التقدم في خدمة الإنسان وقيمه. وهنا يبرز دور الفقهاء في توجيه حركة التطور بما يتوافق مع مبادئ العدالة والرحمة التي جاء بها الإسلام.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الفقيه المعاصر هو حلقة الوصل بين تراث الأمة وحاضرها، وبين النص والواقع، وبين المبادئ والتطبيقات. وكلما اتسع أفق الفقيه بالعلم والتجربة، زادت قدرته على تقديم رؤية شرعية واقعية تُسهم في بناء مجتمع متوازن يسير نحو النهضة في ضوء الهداية الربانية. (26)

**المطلب الثالث ـ فقـــه المعاملات المالية وكيفية مواكبة التطورات الاقتصادية وأثر العقيدة السليمة في ذلك:**

فقه المعاملات المالية في الإسلام يُعد من أبرز مجالات الفقه التي تحتاج إلى اجتهاد دائم لمواكبة التطورات الاقتصادية في العصر الحديث. مع تعقيدات النظام المالي المعاصر وتعدد الأدوات المالية مثل الأسهم، والسندات، والتمويل عبر الإنترنت،

أصبح من الضروري للفقهاء أن يقدموا حلولًا تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتجنب المعاملات المحرمة مثل الربا والغش.

لقد تطـــور فقه المعاملات المالية بشكل كبير في العصر الحديث ليشمل مجموعة متنوعة من القضايا المالية المعقدة. ولكن، رغم هذه التطورات، تظل المبادئ الأساسية التي قام عليها الفقه المالي الإسلامي ثابتة مثل:

التحريم المطلق للربا، وضرورة الشفافية في المعاملات، والابتعاد عن الغرر أو الغموض في العقود. ويستند فقه المعاملات المالية إلى نصوص واضحة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تضمن العدالة وتدعم النظام الاقتصادي القائم على التعاون والمشاركة.

إن إيجاد حلول لمشكلات النظام المالي المعاصر من منظور إسلامي يتطلب من الفقهاء التفاعل مع الواقع الاقتصادي، والعمل على تطبيق أسس الفقه في المعاملات الحديثة مثل التمويل الإسلامي، والبنوك الإسلامية، والتجارة الإلكترونية. وهذا يعزز من قدرة المجتمع المسلم على التكيف مع التحديات المالية العالمية .

حيث إن العقيدة السليمة تؤثر تأثيرًا مباشرًا في فقه المعامـــلات، إذ أن المسلم الذي يؤمن بأن الله مطّلع على كل صغيرة وكبيرة في تصرفاته، يسعى إلى الانضباط في معاملاته المالية، فيتجنب الغش، والخداع، والربا، ويحرص على الصدق والعدل في كل تعاملاته. فالعقيدة ليست فقط مسألة قلبية، بل هي محرك لسلوك الفرد، توجهه وتضبطه وفق ما شرعه الله تعالى.

لقد جاء الإســـلام بشريعة متكاملة تشمل العبادات والمعاملات، وكانت العقيدة هي القاعدة التي ينبني عليها كل تصرف. فالإيمان بأن الله سيحاسب كل عبد على أعماله، يدفع المسلم لأن يكون أمينًا في بيعه وشرائه، صادقًا في عقوده، وفيًّا بعهوده. وهذه المبادئ ليست مجرّد تعليمات قانونية، بل هي تجلٍّ لمعتقدات راسخة في وجدان المؤمن. (27)

وفي باب المعاملات، نجـــد أن العقيدة تُسهم في ضبط نوايا الفرد؛ فليست المعاملة المالية هدفًا للربح فقط، بل هي فرصة لنيل رضا الله. ولذا، فإن المسلم الذي يعقد صفقة أو يُبرم عقدًا، يربط ذلك دومًا بنيّة طيبة خالصة، كما ورد عن النبي ﷺ: " **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** ". وهذه النية تتأصل من العقيدة. كما أن الإيمان بالقدر يُخفف من حدة الطمع، ويمنع التعدّي على حقوق الآخرين. فمن يؤمن أن رزقه مكتوب لن يسعى إليه بالطرق المحرمة. وهنا يتجلّى أثر العقيدة في التوازن النفسي والروحي لدى المسلم في

تعاملاته الاقتصادية، مما ينعكس إيجابيًا على المجتمع ككل. وقد اهتم الفقهاء بوضع ضوابط دقيقة للمعاملات المالية، مثل تحريم الغرر، والربا، والاحتكار، وكل ما يــؤدّي إلى الظلم الاقتصادي. وهم بذلك لم يُنظّموا فقط أوجه التعامل، بل ربطوها بالإيمان، فكانت أحكامهم نابعة من حرص على أن تكون كل معاملة مطابقة للعقيدة الإسلامية.

ومن هنا نجــد أن العقيدة ليست منفصلة عن فقه المعاملات، بل هي روح تسري فيه، فتجعله أكثر عدالة وإنسانية، وأقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال، وحقوق العباد، وتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع المسلم . (28)

## الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا القول إن التكامل بين العقيدة والفقــه الإسلامي يُعتبر من الأسس التي تضمن استقرار المجتمع المسلم وتقدمه. العقيدة الإسلامية التي تشكل الإيمان الراسخ بالله ورسوله، تُعد اللبنة الأولى لبناء شخصية المسلم القوية والمتماسكة. بينما يأتي الفقه الإسلامي ليعكس كيفية تطبيق هذه العقيدة في جميع جوانب الحياة، من عبادات ومعاملات، بناءً على النصوص الشرعية التي تُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتُسهم في بناء مجتمع يسوده التعاون والرحمة.

ومن خلال هذا البحث، تم استعراض أهمية تعزيز التكامل بين العقيدة والفقه، بحيث يُسهم في حل القضايا المعاصرة التي تواجه الأمة الإسلامية في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو حتى سياسية.

كما تم التأكيد علــى دور الفقهاء في اجتهاداتهم المعاصرة بما يتماشى مع تطورات العصر، واستخدام الفقه الإسلامي كأداة مرنة وفعالة للتعامل مع القضايا المستجدة.

إن مستقبل الفقه الإسلامي يعتمد على تطوير الاجتهادات الفقهية، وتعليم الأجيال القادمة كيفية فهم النصوص الشرعية وتطبيقها بشكل يتماشى مع التحديات المعاصرة. وعليه، يجب أن يتم التركيز على أهمية التعليم الفقهي، وتعزيز الوعي الشرعي لدى المسلمين ليكونوا قادرين على تقديم حلول فعالة ومُستدامة لجميع القضايا التي يواجهونها.

## النتائج:

1ـ أهمية التكامل بين العقيدة والفقه الإسلامي: يشكل هذا التكامل الأساس الذي يضمن استقرار المجتمع المسلم وتقدمه، حيث توفر العقيدة الإيمان الراسخ بالله ورسوله، بينما

ينظم الفقه سلوكيات المسلم العملية.

2- الفقه الإسلامي كمرشد عملي: يعكس الفقه كيفية تطبيق العقيدة في جميع جوانب الحياة، من عبادات ومعاملات، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

3- القدرة على مواجهة القضايا المعاصرة: يوضح البحث أن الفقه الإسلامي، عند استخدامه بشكل صحيح، قادر على تقديم حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية.

4- دور الفقهاء في الاجتهاد المعاصر: الفقهاء لديهم القدرة على تطوير الاجتهادات لتتوافق مع مستجدات العصر، مما يجعل الفقه أداة مرنة وفعالة للتعامل مع القضايا المستجدة.

5- أهمية التعليم الفقهـــي: تعليم الأجيال القادمة فهم النصوص الشرعية وتطبيقها بالشكل الصحيح يعزز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المعاصرة بوعي وفعالية.

6- تعزيز القيم المجتمعية: تطبيق الفقه الإسلامي بشكل متكامل مع العقيدة يساهم في بناء مجتمع متماسك، يسوده التعاون والرحمة، ويحقق العدالة بين أفراده

## التوصيات:

7- تعزيز برامج التعليم الفقهي مع التركيز على القضايا المعاصرة ودمجها مع العقيدة الصحيحة.

8- تشجيع الفقهاء على الاجتهاد المعاصر لتقديم حلول مبتكرة للقضايا المستجدة مع الالتزام بالمبادئ الشرعية.

9- نشر الوعي الشرعي بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام، والمراكز العلمية، والدورات التدريبية.

10- استثمار الفقه الإسلامي كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز قيم التعاون والرحمة بين أفراد المجتمع.

**بيان تضارب المصالـــح:**

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## الهوامـــــــــــش :

[1]- انظر : الزحيلي، وهبة ، . الفقه الإسلامي وأدلته ، دار الفكر ، دمشق- سوريا ، ط2 ، 1985، ج7 ،ص 50

[2]-انظر : ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. العقيدة الواسطية في معتقد أهل السنة والجماعة. تحقيق: محمد خليل هراس. دار الهجرة ، القاهرة – مصر ، ط3، 1415هـ ص 220.

[3]- الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة، ط5، 2005م، ج1، ص85الفقه الإسلامي وأثره في ضبط سلوك المسلم

[4]- انظر : ابن القيم، علام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، ( بيروت- لبنان ) ،ج1 ،ص9

5-ا انظر : الماوردي، . الأحكام السلطانية.، دار الحديث ( القاهرة – مصر ) ص5-6

[6]-انظر : أبو حنيفة ، الفقه الأكبر ، مكتبة الفرقان ، ( الامارات العربية ) ، ط1 ، 1419هـ - 1999م ، ص 82.

[7]-أخرجه البخاري ، كتاب : بدء الوحي ، باب : كيف بدأ الوحي على النبي – صلى الله عليه وسلم - ، رقم الحديث (1) ، تحقيق : محمد زهير بالناصر ، دار طوق النجاة ، ط1 ، 1422هـ ،ج1، ص6.

[8]- انظر : الزحيلي، وهبة .*الفقه الإسلامي وأدلته*، دار الفكر( دمشق – سوريا ) ، ط4، 1985م، ج1، ص31- 32.

[9]-انظر : عثمان جمعة ضميرية , مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية تقديم :عبدالله عبد الكريم عبادي , مكتبة السوادي ,ط 2 , 1417 هـ - 1996 م , ص 33

[10]- انظر: أبو منصور الماتريدي, تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) تحقق: د. مجدي باسلوم , , دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ,الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م , ج 1 , ص 64

[11]- انظر : القرضاوي، يوسف. مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية. مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1414هـ - 1993م ، ص55.

[12]-الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. دار ابن عفان ، ط1، 1417هـ - 1997م ، ج2، ص538.

[13]-انظر : لشافعي، الإمام. الرسالة في أصول الفقه. تحقيق : أحمد شاكر ، مكتبة الحلبي – مصر ، ط1 ، 1358هـ - 1940م ، ج1 ، ص19.

[14]-ابن تيمية , مجموع الفتاوى , تحقيق : أنور الباز وعامر الجزار , دار الوفاء , ط 3 , 1426 هـ - 2005 م ,ج1 , ص 189 .

[15]-أنظر : الزحيلي , الفقه الإسلامي وأدلته , ج1 , ص 136 .

[16]-أنظر : ابن باز , حكم الإسلام فيمن زعم ان القرآن متناقض , الجامعة الإسلامية , المدينة المنورة – السعودية , طبعة السنة السابعة , العدد 1 , 1394 هـ - 1974 م , ص 32 وما بعدها .

[17]- أنظر : الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين: دار المعرفة , بيروت – لبنان , ج1 , ص 228 .

[18]- أنظر : أحمد الجبوري ، الفقه وأثره في بناء الشخصية الإسلامية ، دار العلوم ، بغداد – العراق ، ط3، 2000م ، ص45

[19]- أنظر : محمد يسري إبراهيم ، فقه النوازل للأقليات المسلمة (تأصيلا وتطبيقا ) ، دار اليسر ، القاهرة – مصر ، ط1، 1434هـ -2013م ، ج1، ص62-63.

[20]- أبو المعالي الجويني ، غياث الأمم في التيات الظلم ، تحقيق : عبد العظيم الديب ، مكتبة الحرمين ، ط2، 1401هـ ص432.

[21]- أنظر : علي السالوس ، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ، دار الثقافة ، مؤسسة الريان ، الدوحة – قطر ، ص1085وما بعدها ، و ص 1418 وما بعدها .

[22]- أنظر : محمد يسري إبراهيم ، فقه النوازل للأقليات المسلمة ، ج1، ص 42-43.

[23]- انظر :. محمد إبراهيم ، كيف ندعوا الناس ، دار الشروق ، القاهرة – مصر ، ط3، 1424هـ - 2003م ، 151-152

[24]- انظر : القاضي حسين المهدي ، الشورى في الشريعة الإسلامية ، تقديم : عبد العزيز المفالح ، دار الكتاب ، رقم الإيداع 363- 2006م ص77.

[25]- أنظر : فتحي الدريني ، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي ، الشركة المتحدة دمشق – سوريا ، ط2 ، 1405هـ ، ص210، وانظر : أيمن علي صالح ، أثر تعليل النص على دلالته ، دار المعالي ، عمان – الأردن ، ط1، 1420هـ - 1999م ، ص104.

[26]- أنظر : ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية. ، دار السلام، تونس ، ط1، 2009م، ص210.

[27]- انظر : الكوثري، أحمد. الفقه الإسلامي والاقتصاد المعاصر، دار النهضة العربية، الرياض – السعودية ، ط2، 2015م، ص145.

[28]- انظر : ابن القيم، محمد. إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار إحياء التراث العربي، القاهرة – مصر ، ط1، 2003م، ج2، ص55. -